

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

«البحرينية - الكويتية» تملك 41% من «التكافل الدولية»

كشفت الشركة البحرينية - الكويتية للتأمين (ب ك تامين) عن إتمام صفقة شراء عدد 25,5 مليون سهم من أسهم شركة التكافل الدولية بقيمة 2,4 مليون دينار بحريني، لتصبح الشركة أحد المساهمين الرئيسيين في شركة التكافل الدولية بملكية 41% من رأس المال المدفوع، وذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية المختصة. من جهتها، أعلنت شركة الخليج للتأمين التي تمتلك 56% في «البحرينية - الكويتية» أن بياناتها المالية ستتأثر بنتائج أعمال الشركة البحرينية - الكويتية للتأمين بعد الاستحواذ المشار إليه.

تخفيض المديونية 48% إلى 176 مليون دينار.. وإقرار جدول الجمعية العمومية

الغانم: أرباح «أعيان» مستمرة في النمو بأداء تشغيلي

محمود فاروق



فهد علي الغانم مترئسا للجمعية العمومية ويبدو متفائلا بنتائج «أعيان»



من اليمين عبدالعزيز المرزوق وفهد علي الغانم ومتمصور المبارك في الجمعية العمومية أمس (هاني عبدالله)

أكد رئيس مجلس الإدارة في شركة أعيان للإجارة والاستثمار فهد علي الغانم أن الشركة ليست متعثرة وتعمل بشكل جيد، وعادت إلى وضعها الطبيعي من خلال تحقيق أرباح بنحو 10 ملايين دينار بما يعادل 12,5 فلسا للسهم عن 2014 وجميعها ناتجة عن أرباح تشغيلية وبعائد 15% على حقوق المساهمين. انقضاء الجمعية العمومية العادية التي عقدت أمس بنسبة حضور 76,6%، ووافقت على جميع بنود أعمالها، متضمنة عدم توزيع أرباح عن السنة المالية 2014.

وقال الغانم إن «أعيان» طلبت من دائنيها إعادة جدول ديونها المتبقية البالغة 176 مليون دينار، من إجمالي مديونية 333 مليون دينار في 2012، لتتخفف بذلك ديونها بنسبة 48% خلال عامين، وما زال الطلب قيد الدراسة (علما أن البنوك المحلية تمثل 70% من دائني الشركة).

التزام «أعيان»

وبسؤاله عن مدى تعاون البنوك في هذا الشأن، قال الغانم إن البنوك رأت أداء الشركة خلال خطة إعادة الهيكلة ومدى التزامها بخطواتها، خاصة بعد أن سددت «أعيان» منذ بداية إعادة الهيكلة ما يقارب 60 مليون دينار نقدا إلى البنوك، وهو ما يعكس للدائنين مدى التزام الشركة وجديتها لسداد مديونياتها. ولفت الغانم إلى أن أي شركة تعمل في السوق في قطاعات تشغيلية من الطبيعي أن يكون لها ديون مع البنوك، مؤكدا في الوقت ذاته على أن الشركة تقوم حاليا بتلبية جميع طلبات البنوك من إرضاءات لإتمام عملية الموافقة على جدول المديونية.

سددنا 60 مليون

دينار نقداً منذ بداية

خطة إعادة الهيكلة

طلب قيد الدراسة

إعادة جدول

الديون

المتبقية

10 ملايين دينار

أرباحاً ناتجة من

إيرادات التشغيل

وبسؤال «الأنباء» عن خطة بديلة في حال رفض الجهات الدائنة للخطة المقدمة حالياً، أوضح الغانم أن الخطة الحالية تتناسب وتتماشى مع التدفقات النقدية لدينا، لافتاً إلى أن الشركة تريد إعادة جدول ديونها بالتناسب مع حجم التدفقات النقدية الحالية. وأشار إلى الأمور التي يمكن من خلالها معالجة ضعف التدفقات النقدية لدى الشركة، التي تتمثل في تحسين أداء الشركات التابعة، وتقوية الإيرادات التشغيلية للشركة، أخذاً بالاعتبار وجود متغيرات ليس لشركة أي دخل بها مثل تحسين وضع سوق الكويت للأوراق المالية، وهو ما يمكن «أعيان» من تسهيل بعض أصولها.

الأرباح مستمرة

واعرب الغانم عن تفاؤله باستمرار الشركة بتحقيق الأرباح التشغيلية خلال السنوات المقبلة، مستنداً في

ذلك إلى اعتماد الشركة بشكل أساسي على قطاع الإجارة والعقار والاستثمار. وبين أن هناك نمواً تشغيلياً بنسبة 6% بقطاع الإجارة، و32% في قطاع العقار، وهناك مجموعة عقارات مبردة للدخل وقطعة أرض في موقع مميز، حيث أتاحت المبادلة تحرير مخصصات سابقة.

أسباب التباطؤ

وأشار إلى أن الشركة تعاني من ضعف التدفقات النقدية التي تمكنها من مواصلة مقابلة الدفوعات الكبيرة القادمة من التزامات الديون المعادة هيكلتها، مبيناً أن السبب الرئيسي في ذلك الأمر هو ضعف سيولة السوق المحلي وخصوصاً سوق الكويت للأوراق المالية والذي تعافى بشكل جزئي في عام 2013 بعد الأزمة المالية عام 2008 لكن مع لبس أن تباطؤ أداءه في عام 2014 خصوصاً في ظل الهبوط الحاد لأسعار النفط. وأضاف

أنه ما يبحث على قطاع الإجارة والعقار والاستثمار للشركات التابعة. وأشار إلى الأمور التي يمكن من خلالها معالجة ضعف التدفقات النقدية لدى الشركة، التي تتمثل في تحسين أداء الشركات التابعة، وتقوية الإيرادات التشغيلية للشركة، أخذاً بالاعتبار وجود متغيرات ليس لشركة أي دخل بها مثل تحسين وضع سوق الكويت للأوراق المالية، وهو ما يمكن «أعيان» من تسهيل بعض أصولها.

الأرباح مستمرة

واعرب الغانم عن تفاؤله باستمرار الشركة بتحقيق الأرباح التشغيلية خلال السنوات المقبلة، مستنداً في

لهذه الأسباب أعادت «أعيان» جدولة مديونياتها

قال فهد الغانم إن هناك سببين رئيسيين لاتخاذ «أعيان» قراراً بإعادة جدولة مديونية الشركة وهما: أولاً، تعليمات بنك الكويت المركزي كانت تتطلب عند توقيع خطة إعادة الهيكلة أن تكون الديون إلى حقوق المساهمين 2:1. ثانياً: أن جزءاً من خطة إعادة الهيكلة هو تسهيل بعض الأصول المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.. وللأسف وضع سوق الكويت لا يسمح بتسهيل أي أصل من الأصول الآن لأن قيمة الأصول الدفترية أعلى من قيمتها السوقية.

أرباح شركات «أعيان» التابعة والزميلة

- قال منصور المبارك إن أرباح معظم الشركات التابعة لـ «أعيان» كان له أثر كبير على الأداء المالي الكلي للشركة ومنها على سبيل المثال:
- تحقيق شركة مبرد للنقل ربحية بلغت 1,7 مليون دينار.
- حققت شركة أعيان العقارية ربحية بلغت 3 ملايين دينار.
- حققت شركة أيار للتطوير العقاري أرباحاً بلغت 722 الف دينار في عام 2014 مقارنة بخسائر بلغت 4,954,180 مليون دينار في عام 2013.

عائد 15% على

حقوق المساهمين

خطلنا مع البنوك

تناسب مع

تدفقاتنا النقدية

355 مليون دينار

أصول بزيادة 6%

وأضاف أن ما يبحث على الطمانينة مساهمة قطاعات الأعمال الأساسية جميعها في تحقيق أرباح خلال 2014، مبيناً أن من أبرز ما تم هو صفقة مبادلة عقار غير مدر للدخل بمجموعة عقارات مبردة للدخل وقطعة أرض في موقع مميز، حيث أتاحت المبادلة تحرير مخصصات سابقة.

أسباب التباطؤ

وأشار إلى أن الشركة تعاني من ضعف التدفقات النقدية التي تمكنها من مواصلة مقابلة الدفوعات الكبيرة القادمة من التزامات الديون المعادة هيكلتها، مبيناً أن السبب الرئيسي في ذلك الأمر هو ضعف سيولة السوق المحلي وخصوصاً سوق الكويت للأوراق المالية والذي تعافى بشكل جزئي في عام 2013 بعد الأزمة المالية عام 2008 لكن مع لبس أن تباطؤ أداءه في عام 2014 خصوصاً في ظل الهبوط الحاد لأسعار النفط. وأضاف

أن الشركة لم تستطع تنفيذ برنامج البيع لبعض الأصول التي كانت ستساهم في تسديد الالتزامات، ما دعاها إلى التقدم في شهر فبراير 2015 بطلب من جميع دائنيها لإعادة جدول الدفوعات المتبقية.

المؤشرات المالية

من جانب آخر، قال عضو مجلس إدارة الشركة والرئيس التنفيذي، منصور المبارك، إن إجمالي أصول الشركة ارتفعت لتبلغ 355 مليون دينار، مقارنة بـ 336 مليون دينار في 2013 بزيادة 6%. وأشار إلى أن الأرباح التي حققتها الشركة خلال 2014 هي أرباح تشغيلية في الجزء

30 مادة تم الأخذ بها

«اتحاد الاستثمار»: نطالب بتعديل 24 مادة من هيئة الأسواق

إليها مقترحات من شأنها أن تنظم وتحدد العمل في هذا النظام، ونؤكد على ضرورة الأخذ بها، وذلك لتحقيق الشفافية والعمل المنهجي الواضح في هذا النظام. ● أيضاً المسود (100 و101) والتي تخص الشخص المستفيد، فنسرى ضرورة الأخذ برأي الاتحاد، وذلك إيماناً من الاتحاد بضرورة وجود إفصاح وشفافية لجميع العاملين في السوق المالي والمستفيدين من هذا السوق سواء من متعامل أو مدير أو مستثمر... الخ. ● المادة (105) والخاصة بإفصاح مجلس إدارة الشركة، أيضاً نجد ضرورة الأخذ بهذا التعديل بما يحقق مبدأ الحوكمة والشفافية. ● أما بالنسبة للمواد (107، 123، 127، 139) والتي تعنى بالعقوبات والغرامات، فقد قدم الاتحاد ووافق على تعديلات مقترحة من الحكومة إلى جانب تعديلات إضافية على هذه المواد وغيرها بما يخدم العمل في الأسواق وتعمل على توضيح وتحديد السلطات الممنوحة لموظفي الهيئة في حق الاطلاع على البيانات والمعلومات بحيث يقتصر على أعمال التفتيش بسبب التحقق من مخالفة محددة أو بسبب أعمال الرقابة الدورية المحددة سلفاً من جانب الهيئة. ويرى الاتحاد

جزئياً ولم تتم إضافة عبارة «أما الأصول المحصلة من الغرامات والعقوبات المالية فتسود للخرزنة العامة للدولة»، وإذ يرى الاتحاد ضرورة إضافة ذلك لكي لا تكون الغرامات والعقوبات هي مورد للهيئة وبالتالي يتم فرضها على المتعاملين في السوق وبشكل يعزز ميزانية الهيئة وربما يفقد الهدف من فرض هذه الجزاءات والعقوبات. ● كذلك المادة (22) لماذا لم تأت على ضرورة وجود مراقب حسابات مستقل لإمسك دفاتر وسجلات الهيئة. ● المادة (59) والخاصة بوكالة المقاصة، لم يؤخذ برأي الاتحاد رغم أنه من الضروري تحديد جميع البنود التي أوردها الاتحاد، وذلك لأن وكالة المقاصة هي من الجهات الأساسية لنجاح التداول، وبالتالي فإن توضيح الإجراءات والتأخير في عملها ضروري، ونرى ضرورة أن تذكر المادة بجميع البنودها. ● أما المادة (65) والخاصة بالشخص المرخص له الهيئة في حق الاطلاع على البيانات والمعلومات بحيث يقتصر على أعمال التفتيش بسبب التحقق من مخالفة محددة أو بسبب أعمال الرقابة الدورية المحددة سلفاً من جانب الهيئة. ويرى الاتحاد



بدر السبيعي

قال رئيس اتحاد شركات الاستثمار بدر السبيعي إن الاتحاد يولي اهتماماً لتعديلات قانون هيئة أسواق المال، حيث سبق أن قدم تعديلات عدة على القانون واجتمع مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الأمة لهذا الغرض، حيث تم الأخذ برأي الاتحاد في 30 مادة، بينما لم يؤخذ بتعديلات على 24 مادة. وقال السبيعي إن الاتحاد يتبنى الانتهاء من التعديلات، ويأمل من مجلس الأمة (في اجتماعه اليوم) أن ينظر للتعديلات المتبقية نظرة فنية حتى تؤدي هيئة أسواق المال دورها بالشكل المرجو. وقال الاتحاد إن المواد الـ 24 هي: 8، 15، 22، 59، 62، 65، 66، 67، 73، 79، 82، 85، 87، 88، 96، 100، 101، 102، 104، 105، 107، 119، 123، 127، 139، ويرى الاتحاد أن هذه التعديلات المقترحة هي مستنبطة من الواقع العملي ومن الضروري الأخذ بها لصالح العمل في الأسواق، ونذكر على سبيل المثال الآتي: ● المادة رقم (15) والخاصة بالنظام والشكاوى، حيث نجد أن التعديل لم يأخذ بمقتروح الاتحاد، ونحن نؤكد أن الواقع العملي في بعض الأحيان قد أثبت عدم جدوى النظام لدى لجنة تلقي الشكاوى والتظلمات لعدم التزام الهيئة بما يصدر عن اللجنة من قرارات، وذلك استناداً أن قراراتها غير ملزمة للهيئة، فكيف يستقيم الأمر أن تنشأ الجهة الإدارية كيان من ضمن مكوناتها ليقوم بالفصل في التظلمات المقدمة، ونرى مناسبة تعديل نص المادة رقم (15) كما جاء في رأي الاتحاد. ● المادة رقم (19) تم تعديلها

تنفذها «نفط الكويت» لنقل النفط الخام من الآبار إلى 3 مراكز تجميع جديدة 800 مليون دولار لإنشاء شبكة أنابيب في شمال الكويت

من ضمن 4 شركات عالمية قدمت أسعارها للمشروع. إلى ذلك قالت المصادر ان شبكة خطوط الأنابيب ستنفذ وفق نظام الهندسة والتوريد والإنشاء في غضون 3 سنوات لتبدأ العمل قبل التشغيل التجريبي والرسمي مراكز التجميع الثلاثة الجديدة في شمال الكويت.

الكويت وقعت خلال شهر أغسطس من العام الماضي 3 عقود ضخمة بقيمة 662 مليون دينار لتنفيذ 3 مراكز تجميع في شمال الكويت مع شركات هي بترافوك ولارسن أند توبرو ودودسال. وكشفت المصادر أن شركة بترافوك العالمية هي الأقرب للفوز بالمشروع الضخم والتي تقدمت بأقل الأسعار

تصل إلى 800 مليون دولار. وكدت المصادر أن المشروع سوف يغطي مئات الآبار المنتجة في شمال الكويت والتي تنوي الشركة زيادة إنتاجها من المنطقة من 700 ألف برميل حالياً إلى مليون برميل يوميا بحلول عام 2020. وكانت شركة نفط

علمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة أن شركة نفط الكويت في طريقها لتنفيذ مجموعة ضخمة من خطوط الأنابيب الرئيسية لنقل النفط الخام والسوائل من الآبار النفطية في شمال الكويت إلى مراكز التجميع أرقام 29 و30 و31 بقيمة

إدارة «الوطني للاستثمار».. والطرح الثانوي لغاية 89 مليون سهم بدء الاكتاب الخاص لـ «ميزان القابضة»

والمتوقع خلال الربع الثاني من العام 2015 ضمن استراتيجية الشركة للانتقال من شركة عائلية خاصة إلى شركة مساهمة عامة يتم تداولها في سوق الأوراق المالية.



وحدة تخزين - SKU) لمنتجات غذائية واستهلاكية وهو ما يجعل «ميزان القابضة» من كبرى الشركات من حيث عدد العلامات التجارية التي تصنعها وتوزعها وكذلك من حيث المبيعات والحصة السوقية، إضافة إلى حصة الشركة من إجمالي إنفاق المستهلك في الفئات التي تخدومها الشركة. وتهدف «ميزان القابضة» من خلال الطرح الثانوي للأسهم إلى توسعة قاعدة المساهمين في الشركة، وبعد أن تتم هذه العملية، ستقوم الشركة باستكمال الخطوات الإجرائية لإدراج في سوق الكويت للأوراق المالية

موعد الإدراج

المتوقع سيكون

خلال الربع

الثاني

بدأت شركة ميزان القابضة، وهي من كبرى شركات تصنيع وتوزيع المنتجات الغذائية والاستهلاكية في منطقة الخليج، عملية الاكتتاب الخاص للطرح الثانوي لغاية 88,95 مليون سهم، أي ما يعادل 30% من رأسمال الشركة، تمهيدا لإدراج الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية والمتوقع خلال الربع الثاني من عام 2015. وقالت شركة ميزان القابضة في بيان صحفي أمس، إنه تم تعيين شركة الوطني للاستثمار الوطني (NBK Capital) كإدارة للاكتتاب وبمخصص الأسهم نتيجة للاكتتاب وذلك بالتشاور مع المساهمين البانعين والشركة بعد إغلاق باب الاكتتاب. يذكر أن الشركة توزع أكثر من 25,000 صنف (أي